

أثر التنوع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر

Impact of economic diversification of economic sectors on Algerian sustainability

فايزة سي محمد		فتيحة سي محمد*	
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي feyza.simohammed@univ-temouchent.edu.dz		جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي fatiha.simohammed@univ-temouchent.edu.dz	
تاريخ النشر: 2023/06/01	تاريخ القبول: 2023/05/04	تاريخ الاستلام: 2023/03/28	

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى إبراز ضرورة انتهاج الجزائر سياسة التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي للخروج من تبعية قطاع المحروقات، فتنوع الاقتصاد الجزائري هو مطلب أساسي من أبعاد التنمية المستدامة، لذا قمنا بدراسة أهمية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات كالقطاع الزراعي، قطاع التكنولوجيا والاتصال وقطاع تجارة الخدمات استنادا لنموذج المربعات الصغرى، وخلصت الدراسة إلى الأثر الإيجابي المعنوي لسياسة التنوع الاقتصادي على الجزائر وما يؤكد الاتجاه الخطي العام والمتوسط للدراسة من خلال معامل التحديد والذي يدل على مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويؤكد أهمية التنوع القطاعي على الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: تنوع اقتصادي، تنمية مستدامة، قطاع زراعي، تجارة خدمات.

تصنيف JEL: C32، F41، F43.

Abstract

This paper aims to highlight the need for Algeria to pursue a policy of economic diversification as a strategic option for exiting the dependence of the burning sector. The diversification of Algeria's economy is a prerequisite for sustainable development. So we studied the importance of economic sectors outside the burning sector, such as the agricultural sector, Technology, communication and services trading sectors based on the micro-box models economic diversification policy on Algeria. The results of OLS model show a positif critical impact from independent variables to GDP, This was confirmed by "R-squared" which define a general and medium linear trend of the study.

Keywords: Economic Diversification, Sustainable Development, Agricultural Sector, Services Trade.

Jel Classification : C32, F41, F43.

تواجه البلدان النامية العديد من التحديات الكبيرة بغية تحقيق التنوع الاقتصادي وإن حقق بعضها تطورا في البنية التحتية وأقام بعض الصناعات إلا أنها لم تحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي الفعلي بل بقيت في حالة تبعية كاملة للسوق العالمية وارتبطت خطتها التنموية بتلك السوق وهذا بسبب ارتباطها بالعوائد النفطية لتمويل مختلف مشاريعها التنموية وعليه فأى تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد مما يؤدي إلى تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي.

تعتبر سياسة التنوع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة وسبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسساتية وتهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني بهدف تنوع مصادر الدخل الوطني والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين لتحقيق زيادة في الناتج المحلي وتجنب مختلف الأزمات والصدمات الخطيرة والمفاجئة، الجزائر كغيرها من الدول النفطية بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار خاصة من خلال مختلف البرامج التنموية الممتدة خلال الفترة 2000-2014 حيث سخرت اعتمادات مالية كبيرة لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

إشكالية الدراسة: من خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز الدور الذي تلعبه القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي في الجزائر حيث يمكن طرح إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي:

كيف يمكن للقطاعات الاقتصادية المساهمة في سياسة التنوع الاقتصادي والدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات السابقة يمكن اقتراح الفرضية التالية:

- تساهم القطاعات الاقتصادية في سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر؛
- للقطاعات الاقتصادية دور فعال في الرفع بالناتج الداخلي الخام في الجزائر؛
- وجود علاقة إحصائية معنوية بين القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه القطاعات الاقتصادية في التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال الرفع بالناتج الداخلي الخام. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على واقع القطاعات الاقتصادية؛

- تشخيص دور القطاعات الاقتصادية في التنوع الاقتصادي في الجزائر.

منهجية الدراسة: سيتم استخدام المنهج التحليلي القياسي بهدف دراسة دور القطاعات الاقتصادية وهذا بإدراج عدة متغيرات كتكنولوجيا الإعلام والاتصال، الخدمات التجارية وكذا مساهمة القطاع الزراعي في السياسة المتبعة للتنوع الاقتصادي في الجزائر وهذا بالاعتماد على الأدوات القياسية لتقدير العلاقة بين المتغيرات.

الإطار المكاني والزمني للدراسة: سيتم استخدام بيانات سنوية خاصة بمتغيرات الدراسة وهذا خلال الفترة: 2005 إلى غاية 2020.

الدراسات السابقة

- زايري بلقاسم، قوجيج بن علي (2017): أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2015). هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استراتيجية التنوع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كلياً في نشاطها على المداخل الربعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الراهنة، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنوع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنوع مصادر الدخل الضرورية.

- ممدوح عوض الخطيب (2011): أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. أراد الباحث من خلال هذه الدراسة تبيان دور تنوع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي وتخفيف الاعتماد على النفط كونه مورد قابل للنضوب وزيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وضحت الدراسة القياسية أن زيادة درجة التنوع الاقتصادي صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع غير النفطي.

- هادي صادق: دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012. تهدف الدراسة إلى الوقوف على حقيقة وواقع الاقتصادات النفطية ومدى انكشافها على الهزات

والأزمات الاقتصادية وحتى السياسية والأمنية الدولية؛ كذلك تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنوع الاقتصاد الوطني ومقارنة نتائج هذه الجهود بنظيرتها في النرويج التي يمثل اقتصادها نموذجا ناجحا إضافة إلى تقييم دور الجهود الجزائرية لتنوع الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية المستدامة وذلك خلال فترة الدراسة (2000_2012)، وهذا في ضوء مقارنة هذه النتائج مع تلك المحققة في النرويج، التي تعتبر نموذجا للاقتصاديات النفطية المتنوع.

– دراسة (Eldine Kheir. H: 2001): عرضت هذه الدراسة حالة التنوع في الاقتصاد المصري خلال المدة (1970-2000) إذ قامت بدراسة وتحليل طبيعة هيكل الناتج المحلي الإجمالي وتحديد الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية وكذلك تحليل هيكل الصادرات، ووجدت من خلال مؤشرات التنوع الاقتصادي أن مصر قد سارت بخطوات فاعلة نحو تنوع هيكل الناتج المحلي وهيكل الصادرات بفضل برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها التجربة المصرية منذ بداية العقد الثامن من القرن الماضي من أجل رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية وبخاصة القطاع الزراعي والصناعات التحويلية التي أدت إلى تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المصري مما انعكس في تنوع هيكل الصادرات ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها طيلة السنوات السابقة بسبب هيمنة القطاع الاستخراج والمواد الأولية الزراعية على معظم الصادرات المصرية، وكانت مؤشرات التنوع الاقتصادي تتجه بقيمتها نحو التناقص خلال السنوات المدروسة، لتؤكد فاعلية التنوع الاقتصادي فبعد أن كان متوسطها خلال عقد السبعينات يبلغ حوالي (0,673) تصاعدت وتيرة التنوع الاقتصادي في العقد الأول من الألفية الثالثة ليبلغ متوسطها أدنى مستوى له وبمقدار (0,312) وهذا دليل على فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادية المطبقة في مصر وأن المشاكل الرئيسية التي كانت تقوض مجهودات الإصلاح والتنوع الاقتصادي هي العجز المتفاقم في الموازنات العامة والديون الخارجية

– صالح محرز، طارق راشي(2019): التنوع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشریح استراتيجية التنوع الاقتصادي كبديل تنموي مستدام في الدول العربية النفطية وتبيان الفوائد التي يفرزها التنوع الاقتصادي عند التطبيق، لتحقيق تقدم معتبر في بناء اقتصاد متنوع في مختلف القطاعات ومنها السياحة والعقارات والمصارف والطيران والطاقة النظيفة والاتصالات والاستثمارات الأجنبية... الخ لتصبح في الوقت الحالي هذه القطاعات مدرة لنسب معتبرة في الناتج الوطني.

أوجه التشابه والاختلاف: تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المذكورة من حيث تركيزنا على القطاعات الاقتصادية ويظهر هذا في المتغيرات التي تم تحديدها في النموذج القياسي لغرض إبراز الدور الذي تلعبه هذه القطاعات منها القطاعين الزراعي والتجاري وصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنوع الاقتصادي، وهذا للوصول إلى فكرة دور تنوع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي وتخفيف الاعتماد على النفط والذي يمكن اعتباره كوجه تشابه.

1. الدراسة النظرية

1.1. تعريف التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة تطورات تاريخية نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة ونتيجة أيضا للتدهور البيئي الذي عرفته الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية غير المسؤولة وبسبب الاستعمال اللاعقلاني للطاقة.

عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة وقد انتهجت اللجنة في تقريرها أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري إلى المستقبل البعيد (حرفوش، يوباية، و صحراوي، 2008).

1.1.1 أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي

- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية بإجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة؛
- توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان لعلاقة الفقر والنمو السريع للسكان؛
- هي غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الجميع داخل المجتمع أقرب إلى المساواة (ف. دوجلاس و بهاء، 2000، صفحة 25).

البعد البيئي

- الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية وحماية الموارد الطبيعية؛

- عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة، بزيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص للأجيال القادمة؛
- الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية.

البعد التكنولوجي

- تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد؛
- الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث وتعني التنمية المستدامة التحول إلى تكنولوجيا أنظف وتقلص من استهلاك الطاقة إلى أدنى حد؛
- الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات؛
- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة، واستحداث تكنولوجيا حديثة تناسب الاحتياجات المحلية التي تهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية (أحمد مصطفى و حفزي، 2005، صفحة 189).

البعد الاجتماعي

- الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف (رمضان و محمد الخولي، 2018، صفحة 45 46)؛
- إعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولاً بالاحتياجات البشرية الأساسية، تعليم، كتابة، الرعاية الصحية، وفيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في الرأس المال البشري (بوزيد، 2013، صفحة 83)؛
- زيادة إتاحة الفرص لأفراد المجتمع في الوصول إلى المعلومات التي بإمكانها أن تؤثر على حياتهم وذلك بكل شفافية ودقة.

2.1.1 واقع التنمية المستدامة في الجزائر

احتلت الجزائر المرتبة الأولى على المستويين العربي والإفريقي والمرتبة الـ 64 على الصعيد العالمي لسنة 2022 من حيث تجسيد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة حسبما جاء في تقرير خبراء دوليين صدر عن منشورات جامعة كامبردج (بريطانيا) وعلى غرار كل

سنة ومنذ 2016، فإن مبادرة شبكة حلول التنمية المستدامة التي تم إطلاقها في سنة 2012 تحت إشراف الأمين العام الأممي قد نشرت تقريرها لسنة 2022 حول تجسيد أهداف التنمية المستدامة في العالم تحت عنوان "من الأزمة إلى التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة كخارطة طريق لسنة 2030 و ما بعدها".

وتشير نتائج التقرير إلى أن الجزائر توجد على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كالتعليم، طرق الاستهلاك والإنتاج المستدام، شركات لإنجاز أهداف التنمية المستدامة وحققت تقدما ملموسا فيما يخص الصناعة والابتكار والمنشآت، العمل المناخي، وأوضح أصحاب التقرير أن الفرق بين مرتبتين أو ثلاث في التصنيف الذي يخص في المجموع 163 دولة لا يمكن اعتباره. وإجمالاً فإن التقرير يؤكد على توجه عام سلمي معتبرا أن العالم لم يحقق تقدما للسنة الثانية على التوالي، أما السلم والدبلوماسية والتعاون الدولي فتعتبر حسب الخبراء شروطاً أساسية من أجل تقدم العالم في مجال تجسيد أهداف التنمية المستدامة في آجال 2030 وما بعدها مؤكداً على ضرورة وضع مخطط شامل لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

ويأتي التقرير الجديد، بعنوان "تعزيز الصمود في الوقت الملائم"، في إطار سلسلة تهدف إلى تحليل الاتجاهات العامة للتنمية الاقتصادية والأفاق المستقبلية في الجزائر. ويعكس إصدار ربيع 2022 من التقرير البيانات والمعلومات المتاحة في 17 يونيو/حزيران 2022 أين تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي في الجزائر قد تعافى في الربع الأخير من عام 2021 إلى مستواه فيما قبل الجائحة، وذلك بدعم من زيادة إنتاج الهيدروكربونات وصادراتها. وشكل قطاع الهيدروكربونات وحدوث تعافٍ أكثر قوة في قطاع الخدمات المحركين الرئيسيين للنمو الاقتصادي في الجزائر في عام 2021. لكن الانتعاش الاقتصادي مُني بتراجع في النشاط الفلاحي وتعافٍ غير مكتمل في قطاع الصناعة العمومية. كما حدث أيضاً بتباطؤ في إحداث فرص الشغل. وعلى الرغم من حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي الجزائري ما زالت التحديات قائمة وتُفاقمها أسعار النفط شديدة التقلب وعدم اليقين المحيط بديناميكيات الاقتصاد العالمي وفي المرحلة المقبلة ستكون مواصلة جهود الإصلاح لتعزيز نشاط القطاع الخاص عنصراً أساسياً لتحفيز النمو الشامل وإيجاد فرص الشغل (صحفي، 2022).

ويتوقع أن يستمر التعافي الاقتصادي في الجزائر خلال 2022 مدعوماً بشكل خاص بعودة القطاعات غير الهيدروكربونية إلى مستويات نشاطها فيما قبل الجائحة ومن المتوقع أيضاً أن تظل صادرات الهيدروكربونات عند مستوى مرتفع مما يحقق فائضاً في حساب المعاملات الجارية وزيادة ملحوظة في الإيرادات المالية العامة لكن بالنظر إلى سياق عدم اليقين المحيط بتطور الاقتصاد العالمي فمن الممكن أن يؤدي انخفاض متوقع في أسعار صادرات الهيدروكربونات وفي

أحجامها في 2023-2024 إلى تدهور تدريجي في أرصدة المعاملات الخارجية والميزانية وأخيراً يوضح التقرير كيف يشكل التضخم مصدر قلق متزايد في الجزائر كما هو الحال في بلدان أخرى. مع ضرورة إدراج الجوانب البيئية في سياسات الدولة العامة مجدداً الدعوة لتعزيز الدعم التقني والمالي لمواجهة الأخطار البيئية التي تحدد بالدول فالجزائر ليست في مأمن من مخاطر الطبيعة والمناخ بسبب الآثار المجتمعة للإدارة العشوائية في كثير من الأحيان، وهو ما يظهر واضحاً في كل مرة يكون لهطول أمطار غزيرة بعض الشيء آثار وخيمة وأوضح أن الموارد من الأراضي هشة ومحدودة والتآكل والتصحر في تسارع مستمر والمناطق الساحلية في تدهور دائم والموارد المائية غير كافية من حيث الجودة والكم والتلوث الصناعي والعمراني غير المنضبط وتدهور البيئة المعيشية للمواطنين وتبين تأخر الجزائر مواجهة التحديات البيئية من خلال خطة تنمية وطنية إذ لم يتغير شيء نحو الأفضل على الرغم من اللجان والقرارات والتشريعات البيئية. (التوين، 2002، صفحة 8)

2.1. ماهية التنوع الاقتصادي

1.2.1 مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته

يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، فهو عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة حيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. تظهر أهمية التنوع الاقتصادي في كونه وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستقرار والنمو حيث قامت معظمها بفحص واختبار العلاقة بين التنوع، النمو والاستقرار.

- التقليل من المخاطر الاقتصادية والخروج منها وبناء نسيج اقتصادي متنوع ومتكامل يعتمد على موارد غير طبيعية وغير قابلة للزوال أو مرتبطة بالأسواق الدولية.
- توسيع فرص الاستثمار بتبني مجموعة من السياسات لتشجيع فرص الاستثمار الداخلي والخارجي ما ينجر عنه وفرة الموارد المالية.
- رفع القيمة المضافة من خلال خلق نشاطات جديدة أو توسيع نشاطات قائمة وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة وما ينتج عنها من وفرة في النقد الأجنبي.

- إنعاش سوق الشغل بخلق فرص عمل لدى فئة الشباب يتطلب إقامة نسيج اقتصادي متنوع داخل كل القطاعات خاصة فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المشاريع المقاولاتية التي تعتبر القطاع الأكثر امتصاصا للبطالة. (ابهي و رواينية، 2016)

2.2.1 مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

- درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بتغيرات أسعار النفط بالنسبة للدول النفطية؛
- درجة تنوع الصادرات وتطورها بالنسبة للدول النفطية؛
- تطور قيمة الواردات وتنوعها؛
- تطور العمالة وتوزيعها حسب القطاعات المنتجة؛
- مدى مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج الإجمالي المحلي.

3.2.1 آليات التنوع الاقتصادي

- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: أصبح تطوير تنظيمات تشاركية من القطاعين هدفا استراتيجيا تسعى إليه الدول المتقدمة كالنامية على السواء وهذا ما يؤدي بها إلى تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنوع الاقتصاد. (فرهاد، 2013، صفحة 69)؛
- زيادة العمالة في القطاع الخاص: بدأ الاعتماد على هذا القطاع لجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية (Mohaddes، Selim، و Nugent، 2018)؛
- تنوع أنشطة الخدمات: أي التحول من الخدمات العامة والخدمات التقليدية مثل السياحة والنقل إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع، خاصة الخدمات الإنتاجية كالاتصالات والخدمات المالية وخدمات الهندسة والتصميم وكذا نظم المعلومات الرقبي (العربية، 2019)؛
- العمل على استدامة التمويل: حيث يتطلب التخطيط الاقتصادي قدرا ضخما من الموارد المالية مع الوقت مما يتطلب توفير مصادر ثابتة للتمويل مع مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع النظر في آليات التمويل المبتكرة مثل التمويل الإسلامي.

3.1 سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر

1.3.1 نمو وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى الدخول في عامل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتفعيل استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في كافة المجالات فقد بدأت في التحول إلى أنظمة الدفع الإلكتروني كما لعبت عدة مؤسسات دور كبير في تفعيل هذه الخدمة ومنها اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، وكذلك متعاملي الهاتف النقال جازي، اوريدو وموبليس، إن هذه الخطوة تمثل مرحلة هامة في تفعيل التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني. حققت الجزائر المرتبة 76 على المستوى العالمي فيما يخص تبني تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، حيث تقدمت بـ 7 مراكز خلال سنة واحدة في هذا الترتيب بعدما كانت تحتل المركز الـ 83 سنة 2018. وتعكس هذه النتيجة القفزة النوعية التي سجلتها الجزائر فيما يخص أهم المؤشرات المعتمدة من أجل إنجاز هذا الترتيب. ففيما يتعلق بمؤشر اشتراكات الهاتف النقال، احتلت الجزائر المركز 61 على الصعيد العالمي سنة 2019، فيما كانت تحتل المركز 66 سنة 2018 والمركز 109 سنة 2016، أي أنها أحرزت تقدما بـ 48 مركزا منذ سنة 2016. وفيما يخص عدد مستعملي الأنترنت، انتقلت الجزائر من المركز 106 سنة 2016 إلى المركز 91 سنة 2018 لتستقر في المركز 83 سنة 2019، محرزة تقدما بـ 23 مركزا منذ سنة 2016. ويجسد هذا الترتيب الجديد الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل تطوير مجتمع المعلومات وتحسين النفاذ إلى الأنترنت لكافة المواطنين.

2.3.1 صادرات الخدمات التجارية

أكدت الدولة الجزائرية لأكثر من مرة نيتها في تنوع الاقتصاد حتى تتخطى حالة الانكماش وذلك من خلال تقليص الواردات والوصول إلى إنتاج كل ما يحتاجه الجزائريون؛ وحسب الأرقام تهيمن المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة 97% ورغم ذلك فقد ارتفعت الصادرات خارج المحروقات بشكل طفيف خاصة في المواد الاستهلاكية الغذائية بينما تستورد الجزائر مواد أساسية منها الحليب والسكر ومواد البناء.

سجل الميزان التجاري ارتفاعا من 2005 إلى 2008 وقدر فائض الميزان التجاري سنة 2008 حوالي 27631 مليون دولار أمريكي كما عرف الميزان التجاري سنة 2015 عجزا لأول مرة بعد فترة من ارتفاعه، حيث شهدت أسعار البترول تراجعا كبيرا في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تراجع الصادرات خارج المحروقات والتي تمثل نسب ضئيلة من حجم الصادرات الكلية، كما انخفضت نسبة التغطية لهذا المؤشر ويفسر ذلك بانخفاض الصادرات مقارنة بالواردات.

صادرات الخدمات تمثل حوالي 75 بالمائة من الناتج المحلي الخام بالعديد من الدول المتقدمة فيما تصل هذه النسبة إلى 50 بالمائة لدى الكثير من الاقتصاديات الصاعدة والنامية. وبخصوص معرض الخدمات المتعلقة بالتصدير فهو يمثل أداة للتعريف بالخدمات الجزائرية الموجهة للمصدرين في عدة قطاعات اقتصادية وعلى رأسها الفلاحة والصناعات الغذائية والصناعة الصيدلانية والطاقة والصناعة التقليدية والصيد البحري، وتملك الجزائر 10744 معيار منها 1094 معيار أساسي و2060 في الكيمياء والبتروكيمياء و1608 في الصناعات الغذائية و1569 في الإلكترونيك و2232 في المناجم والميكانيك و1123 مواد البناء و1058 في الصحة والأمن والبيئة.

القيمة المضافة في قطاع الزراعة

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة 12.3٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 بزيادة قدرها 1.2٪ عن عام 1999 (الفلاحية، 2017).

- يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4,7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55٪ وبالنسبة للعسل زاد معدل إنتاجه بشكل حاد من 25.000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها + 128٪.

- تركز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية فقد ارتفع منتوجها بشكل كبير، ب 136٪، ناتج عن تحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي 200 كغ / هكتار خلال الفترة 2009-2000 إلى أكثر من 500 كغ / هكتار في فترة 2010-2017.

ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي الجزائري إلى ما يقارب 30 مليار دولار خلال العام 2019، بحسب تقرير صادر عن مركز الإحصائيات الزراعية التابع لوزارة الزراعة الجزائرية حيث أن الإنتاج الزراعي ارتفع خلال 2019 بنسبة 6.1 بالمائة وبلغت قيمته 29.1 مليار دولار مقابل حوالي 28 مليار دولار في 2018. إن هذا النمو تحقق بفضل الارتفاع الكبير في الكميات المنتجة وارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية وارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الزراعة ضمن القيمة المضافة الوطنية الإجمالية إلى 12.4 بالمائة بنهاية 2019، وإلى 16.2 بالمائة باحتساب القيمة المضافة خارج المحروقات.

تراجعت واردات الجزائر الزراعية بـ 767.2 مليون دولار خلال 2019 بارتفاع بنسبة 8.2 بالمائة مقارنة بـ 2018، منها 512 مليون دولار للمنتجات الغذائية التي تتمثل أساسا في بودرة الحليب التي شهدت انخفاضا بقيمة 105 ملايين دولار والحبوب بقيمة 353 مليون دولار، مقابل زيادة بـ

10 ملايين دولار في واردات اللحوم الحمراء. وارتفعت صادرات المنتجات الزراعية خلال 2019 بنسبة 12 بالمائة بقيمة تعادل 38.6 مليون دولار.

ومن المتوقع أن تسجل الصناعة الفلاحية الجزائرية معدل نمو سنوي مركب قدره 2.4٪ خلال الفترة المتوقعة (2022-2027) وتتمثل الاستراتيجية العامة للجزائر في تقليل اعتمادها على الواردات كما تسعى حكومة الجزائر إلى تطوير الزراعة وتحديثها كوسيلة لتنوع الاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي لزيادة الإنتاج المحلي وخصخصة قطاع البذور والاستثمار في البنية التحتية الزراعية هي المحركات الرئيسية لنمو السوق المدروسة. (تقرير، 2017)

2. الدراسة القياسية

1.2. توصيف النموذج القياسي

لقد تعددت الدراسات الأجنبية والعربية التي قامت بالبحث في الدور الذي تلعبه التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي والمساهمة في التنمية في بعض الدول خاصة منها النفطية حيث تم اعتماد عدة متغيرات في النموذج القياسي الذي تم بناؤه وتحليل نتائجه بالاعتماد على عدة مراجع (Bourbonnais & Terraza, 1998) (Labrousse, 1985)

وقد تم الأخذ في الدراسة الحالية كصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، صادرات الخدمات التجارية وكذا القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي) من أجل إظهار الدور التنموي لسياسة التنوع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية التنوع من أجل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

بالاعتماد على عدة دراسات سابقة، يمكن اقتراح النموذج التالي:

$$GDP = f(Expot\ service, Agricol, Tecknolo)$$

$$GDP = C(1)*WORKER + C(2)*TPE-INVEST + C(3)*GOV + C(4)$$

الجدول (01): مصطلحات متغيرات الدراسة

إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتبادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011)	GDP
صادرات الخدمات التجارية	Expot service
القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	Agricol
صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	Tecknolo
خطأ التقدير العشوائي	ϵ_t

1.1.2 الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط

الجدول(02): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

	<i>Agricol</i>	<i>GDP</i>	<i>Expot service</i>	<i>Tecknolo</i>
<i>Agricol</i>	1	0.6042992	0.0754039	0.171881
<i>Gdp</i>	0.6042992	1	0.1275888	0.5606947
<i>Expot service</i>	0.07540396	0.1275888	1	0.5259615
<i>Tecknolo</i>	0.17188147	0.56069474	0.5259615	1

المصدر: مخرجات برنامج 9.eviews.

من خلال الجدول(02) يتبين لنا وجود نفس نسبة الارتباط تقريبا والذي تقدر ب (0.60492) ما بين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة في قطاع الزراعة، أما نسبة الارتباط ببقية المتغيرات المفسرة فتتراوح ما بين (0.07) - (0.20)

الجدول(03): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

	<i>AGRICOL</i>	<i>GDP</i>	<i>EXPOTSERVICE</i>	<i>TECKNOLO</i>
<i>Mean</i>	9.882513	2.293750	3.15E+09	4.486841
<i>Median</i>	9.597241	2.850000	3.18E+09	4.659112
<i>Maximum</i>	14.13479	5.900000	3.70E+09	6.807546
<i>Minimum</i>	6.586676	-5.100000	2.47E+09	2.479811
<i>Std. Dev.</i>	2.209644	2.344488	3.82E+08	1.147289
<i>Skewness</i>	0.270856	-1.872465	-0.408237	0.049227
<i>Kurtosis</i>	1.922456	7.483899	2.020413	2.466559
<i>Jarque-Bera</i>	0.969702	22.75324	1.084146	0.196168
<i>Probability</i>	0.615789	0.000011	0.581542	0.906573
<i>Sum</i>	158.1202	36.70000	5.04E+10	71.78946
<i>Sum Sq. Dev.</i>	73.23788	82.44937	2.19E+18	19.74409
<i>Observations</i>	16	16	16	16

المصدر: مخرجات برنامج 9.eviews.

2.1.2 الاستقرارية

تم اعتماد اختبار (ADF و PHILIPS-PERRON) للجنذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية ونتائج تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول(04): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) لجميع المتغيرات.

variables	Test ADF		Test PP	
	level	1st Diff	level	1st Diff
GDP	0.99	0.019***	0.77	0.0165***
Expot service	0.947	0.0008***	0.716	0.000**
Agricol	0.122	0.012**	0.99	0.0002***
Tecknolo	0.893	0.056*	0.893	0.056*
4.72 / 3.75 / 3.32				

المصدر: مخرجات برنامج 9.eviews.

3.1.2 تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS

المعادلة الخاصة بتقدير النموذج

$$GDP = -7.11342882204e-10 * Expot service - 0.534323839254 * Agricol + 1.09343627613 * Tecknolo + 4.91016407716$$

الجدول(05): نتائج التقدير بطريقة OLS.

الاحتمال	إحصائية T	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغيرات المفسرة
0.2407	1.234224	3.978342	4.910164	العنصر الثابت C
0.0346	2.382924	0.458863	1.093436	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
0.6110	0.522318	1.36E-09	7.11E-10	صادرات الخدمات التجارية
0.0220	2.629382	0.203213	0.534324	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)
5.745468	إحصائية F	0.589553		معامل التحديد R ²
0.000000	الاحتمال	1.887373		اختبار درين واتسن DW

المصدر: مخرجات برنامج 9.eviews.

- يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.5895 هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام ومتوسط للسلسلة محل الدراسة الأمر الذي يؤكد الدور الفعال الذي تلعبه هذه سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر وبالخصوص في القطاعات الاقتصادية منها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- قيمة (دربن واتسون) مساوية إلى 1.88 فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونلاحظ من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي أن سلاسل البواقي مستقرة في المستوى
 - إحصائية فيشر والتي تعبر على صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال قيمته التي قدرت ب 5.745468 وباحتمال يقدر ب 0.000 وهو أقل من $(p=0.05)$ وهو ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة وبالتالي النموذج معنوي إحصائياً.

• معاملات انحدار كل من

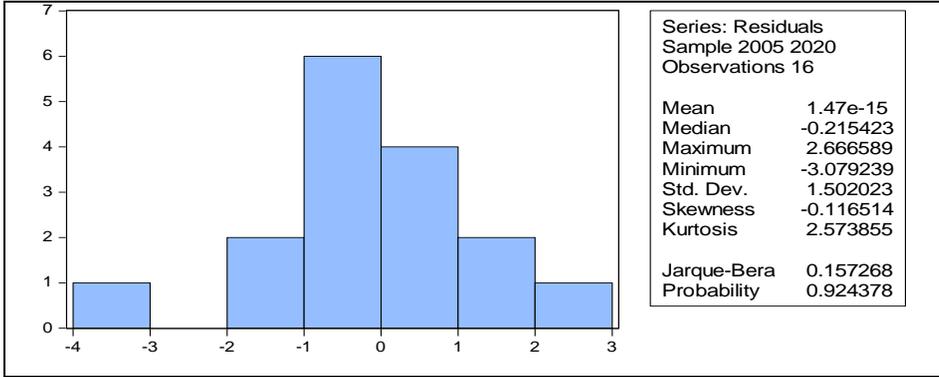
- نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معنوية وموجبة وهذا يشير إلى التأثير الإيجابي الذي تلعبه هذه المتغيرة على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر وهي نتيجة تدعم الدراسة وتؤيد النظرية الاقتصادية، الأمر الذي تؤكد الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع الاتصالات خاصة مع انتهاج سياسة الانفتاح والإصلاح الشامل منذ 2001 وهي الفترة التي عرف فيها القطاع قفزة نوعية بالإضافة إلى الخدمات الرقمية ووسائل الدفع الإلكتروني بوضع هياكل قاعدية عصرية في الاتصالات ومختلف الإصلاحات المتخذة لتحسين العرض والخدمة، وتطوير البنية التحتية بهدف وجود اندماج أقوى لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الاقتصاد الوطني.

- القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي) معنوية وموجبة وهذا يشير إلى التأثير الإيجابي الذي تلعبه هذه المتغيرة على الناتج الداخلي الخام في الجزائر حيث أصبحت الدولة تولي اهتماماً خاصاً لهذا القطاع بالاعتماد على عدة سياسات شملها هذا القطاع من خلال تحليل الفرص والإمكانيات المتاحة عقب الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد الشبه الكلي على الموارد النفطية، الأمر الذي جعل من الحكومة تلجأ إلى البدائل التنموية المتاحة من بينها القطاع الفلاحي والذي يعتبر كأحد أهم القطاعات الاستراتيجية الذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

- معامل انحدار صادرات الخدمات التجارية غير معنوي وقيمته تبقى منخفضة نسبياً فعلى الرغم من المنافع التي تحققها التجارة للاقتصادات إلا أن الجزائر حالها حال الدول النامية مازالت تعاني عوامل غير مباشرة تعوق وصولها إلى الأسواق العالمية كالمنافس أو البيئة التنظيمية غير المواتية لنمو الأعمال والاستثمار ومحدودية قدرات البنية التحتية. الأمر الذي يتطلب زيادة بذل الجهود من أجل تحسين إمكانية وصولها إلى الأسواق العالمية، وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي، من خلال تدليل هذه العقبات.

• صلاحية النموذج

الشكل (01): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: مخرجات برنامج 9.eviews.

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل أكبر من 0.05 وهذا ما يدفعنا لقبول فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بواقي نموذج الانحدار المقدر تتبع توزيعا طبيعيا.

الجدول (06): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :			
F-statistic	1.536151	Prob. F(2,10)	0.2620
Obs*R-squared	3.760381	Prob. Chi-Square(2)	0.1526

المصدر: مخرجات برنامج 9.eviews.

من خلال اختبار LM نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (07): اختبار تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.915787	Prob. F(1,11)	0.3560
Obs*R-squared	0.987138	Prob. Chi-Square(1)	0.3204

المصدر: مخرجات برنامج 9.eviews.

من خلال نتائج اختبار تجانس التباين نرفض الفرضية العدمية التي تدعي ثبات التباين ونقبل الفرضية البديلة حيث احتمالية الاختبار أكبر من 0.05 وبالتالي، يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

خاتمة

قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري باعتباره مصدرا للتمويل بالعملية الصعبة ومادة أولية وطاقوية للصناعة بحيث لعب دورا هاما فيه، لكن إذا ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول كمصدر وحيد للمداخيل سيجعله في عرضة دائمة ومتواصلة للصدمات الخارجية لذا عملت الجزائر على تنوع مصادر تمويلها من خلال استحداث آليات تمويلية جديدة ومستديمة كصناديق الثروة السيادية، تطوير قطاع السياحة والصناعة التقليدية ودفع قطاع الزراعة وتطوير الطاقة المتجددة من برامج ومشاريع استثمارية كبديل لقطاع المحروقات للتقليل من معدلات البطالة والمساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام.

- نتائج الدراسة: تم التوصل إلى جملة من النتائج في الدراسة القياسية والتي تدعم الفرضيات المقترحة مسبقا حيث نجد أن القطاعات الاقتصادية تساهم في سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر. وهذا من خلال ما يلي:

_ وجود علاقة إحصائية معنوية بين القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر؛

- القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي) معنوية وموجبة وهذا يشير إلى التأثير الإيجابي الذي تلعبه هذه المتغيرة على الناتج الداخلي الخام في الجزائر عكس معامل انحدار صادرات الخدمات التجارية الغير معنوي وقيمتها المنخفضة نسبيا وهذا يستوجب جملة من التغييرات في الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصادات الغير النفطية اعتمادا على التنوع الاقتصادي؛

- وجود اتجاه خطي عام ومتوسط للدراسة وهذا يدل على مدى قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة ويؤكد الأثر الكبير والإيجابي للتنوع القطاعي على الاقتصاد الوطني؛

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا يشير إلى الدور الذي تلعبه هذه المتغيرة على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر في ظل اعتمادها سياسة تنموية للخروج من التبعية النفطية.

التوصيات

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

- ضمان الاستخدام الأمثل للصناعة التكريرية في تمويل تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة، السياحة، تطوير الهياكل القاعدية) وتطوير الطاقات البشرية مع احتياجات التنمية.

- لا بد من توجيه السياسة العامة للاستثمار نحو التغلب على الاقتصاد الريعي وذلك عبر الاستثمار في برامج الابتكار وتحديث أساليب الإدارة والتسيير.
- ضرورة اعتماد سياسة اقتصادية متجددة للتنمية القطاعية وذلك بتركيز الجهد التنموي على غرار الفلاحة والصناعة والخدمات، السياحة وقطاع الاتصال والتكنولوجيات الحديثة.
- تعزيز نموذج النمو فالاقتصاد الجزائري حالياً يعتمد نموذج نمو مدفوعاً بقطاع عام متضخم قيّد بيئة الأعمال وتطوير القطاع الخاص.

المراجع

- Bourbonnais, R., & Terraza, M. (1998). *Analyse des séries temporelles en économie*. France: Presses universitaires de France (réédition numérique FeniXX). doi:ISBN 9782130723172
- Labrousse, C. (1985). *Introduction à l'économétrie*. FRANCE: Paris Dunod. doi:2-04-001824-7.
- Selim, H., Mohaddes, K., & Nugent, J. (2018). *Reforming Fiscal Institutions in Resource-Rich Arab Economies: Policy Proposals. Reforming Fiscal Institutions in Resource* (p. 1228). Economic Research Forum.
- العربية, ت. ا. (2019). *التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- الفلاحية, ا. (2017). *الفلاحة*. Récupéré sur <https://madr.gov.dz/> الفلاحة والتنمية الريفية.
- تقرير. (2017). *الزراعة في الجزائر - النمو والاتجاهات وتأثير كوفيد 19 والتوقعات (2023-2028)*. Récupéré sur Mordor intelligence: <https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/agriculture-in-algeria>
- حرفوش, س., يوبوية, ذ., و صحراوي, ا. (2008). *الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها*. مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس.
- رشيد فرهاد. (2013). *المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا*. ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بُت بين القطاع العام والخاص مقارنة اقتصادية، قانونية وميدانية. لبنان: كلية العلوم الاقتصادية إدارة الأعمال.
- سايج بوزيد. (2013). *دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- صحفي ب. (2022, 03 08). *البنك الدولي: تعزيز القدرة على الصمود للتصدي للصدمات المستقبلية بشكل أفضل*. Récupéré sur <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/08/03/algeria-strengthening-resilience-to-better-address-future-shocks>
- علياء رمضان، و حمدي محمد الخولي. (2018). *الاعلام والتنمية المستدامة مبادرات رائدة من خلال فكر ابتكاري غير تقليدي في التنمية المستدامة*. (1، المحرر) الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.

مريم أحمد مصطفى، و أحمد حفطي. (2005). قضايا التنمية في الدول العربية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

موسشيت ف. دوجلاس ، و شاهين بهاء . (2000). مبادئ التنمية المستدامة. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

موسى أبهي ، و كمال رواينية. (2016, 12). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية مصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(5).
ناجي التوين. (2002). مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية(02).